

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١١٩**
الثلاثاء، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

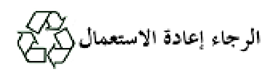
جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/221)

09-32449 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/221)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل نيبال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، للسيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام في نيبال.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة لندغرين لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/221).

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية تقدمها السيدة كارين لندغرين.

وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة لندغرين (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يقدم تقرير الأمين العام، المعروض عليكم الآن، (S/2009/221) عرضا عاما للمستجدات المتعلقة بعملية السلام في نيبال، استعراضاً لمنتصف المدة لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، بناء على طلب المجلس. ويصف التقرير الخطوات التي اتخذتها حكومة نيبال بعد طول انتظار بغية حل مسألة استمرار تواجد جيشين في البلد وتسريح قرابة ٤٠٠٠ من أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لمعايير الانضمام إلى الجيش، بمن فيهم القُصر.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أُجريت مشاورات عامة بشأن الدستور الجديد، واستمرت الجمعية التأسيسية في صياغة أوراق مفاهيمية. واستؤنفت أنشطة العديد من الهيئات الحكومية التي طال سباتها، وفي نيسان/أبريل، أجريت انتخابات فرعية في ست دوائر انتخابية في أجواء سلمية ومنظمة نسبيا. التقدم المحرز لا يستهان به، بلغة التقرير، الذي كانت نبرته إيجابية على نحو حذر.

غير أن التقرير يحذر أيضا من الخلافات بين الأحزاب السياسية، واشتداد حدة الاستياء، وضعف التشاور بشأن القرارات الرئيسية، وأجواء انعدام الثقة. ويشير إلى استمرار التوتر بين وزارة الدفاع والجيش النيبالي، مع مسارعة الأحزاب السياسية إلى دعم هذا الطرف أو ذاك علانية. وخلال فترة الأسبوعين تقريبا التي تلت إعداد هذا التقرير،

اشتدت حدة الأزمة السياسية الشديدة الاستقطاب بين الجيش النيبالي وقائد الائتلاف الحاكم، الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، وبلغت ذروتها باستقالة رئيس الوزراء بوشبا كمال داهال (براتشاندا) أمس.

وفي الفترة السابقة على ذلك الحدث، ظهرت ثغرات كبيرة في تفسير سلطات الرئيس ورؤساء أركان الجيش النيبالي، واتجهت المحكمة العليا بصورة متزايدة إلى الفصل في الخلافات المتعلقة بالتفسير. واعتبر الماويون موقف رؤساء أركان الجيش والأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى محاولة لتقويض قيادتهم للحكومة، بينما اعتبر منتقدوهم أن إجراءات الماويين دليل على نيتهم الاستيلاء على سلطة الدولة.

ولتلك التطورات آثار خطيرة على عمل الحكومة وعلى طابع الدولة الذي سيحدده الدستور المقبل لنيبال. وفي الأجل القصير، ثمة خطر من حدوث شلل في ظل احتمال أن يطول أمد المفاوضات بشأن تشكيل حكومة جديدة وأن تتوقف الاستعدادات لتسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الانضمام إلى الجيش ولإدماج وإعادة تأهيل الأفراد الذين تم التحقق منهم.

وأعقبت استقالة رئيس الوزراء عددا من التطورات خلال الأسبوعين الماضيين. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، طلب مجلس الوزراء من الجنرال كاتاوال تقديم توضيح لثلاث حالات أخيرة. وبموجب قانون الجيش، يمكن للحكومة أن تعزل قائد الجيش إذا ارتأت ضرورة لذلك بعد منحه الفرصة للتوضيح وساد اعتقاد على نطاق واسع بأن ذلك الطلب يؤذن بالعزل الوشيك لقائد الجيش.

وكانت الحالة الأولى من بين الحالات الثلاث تجنيد جيش نيبال لأكثر من ٣٠٠٠ فرد جديد في أواخر عام ٢٠٠٨ على الرغم من حظر تجنيد جيش نيبال أو الجيش الماوي لأفراد إضافيين بموجب اتفاق السلام الشامل الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيشين. ووصف إيان مارتن، الممثل الخاص السابق للأمين العام، تلك الحالة بالتفصيل للمجلس في إحاطته الإعلامية في ١٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6069)، ويمكن للجميع الرجوع إليها. وتبنت بعثة الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٧ موقفا يقوم على أن أي تجنيد من قبل أي من الجيشين سيشكل انتهاكا لهذين الاتفاقين. وأصدرت الحكومة توجيهات إلى الجيش لوقف التجنيد ولكنه لم يفعل.

وتتعلق الحالة الثانية بإعادة الجيش لثمانية عمداء متقاعدين إلى الخدمة على الرغم من أن وزارة الدفاع لم توص بمد خدمتهم. وتتعلق الحالة الثالثة بانسحاب المشاركين من جيش نيبال من العديد من المسابقات في الألعاب الوطنية بعد السماح لرياضيي الجيش الماوي بالمشاركة في اللحظة الأخيرة.

وأحيلت مسألة التجنيد في جيش نيبال ومسألة عدم التمديد للعمداء إلى المحكمة العليا التي ينتظر أن تصدر حكمها في القضيتين هذا الشهر. وكانت التهمة الرئيسية التي وجهها رئيس الوزراء هي أن قائد الجيش تحدى سلطة الحكومة المنتخبة مرارا. وأفادت أنباء بأن قائد الجيش قال، في رده إلى مكتب رئيس الوزراء في ٢١ نيسان/أبريل، إنه لم يتحد السلطة المدنية الشرعية للحكومة مطلقا، مدعيا في الوقت نفسه أيضا أن رئيس الوزراء لا يملك السلطة الدستورية لعزله.

ومنذ الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل من العام الماضي والتي أتت بالماويين إلى السلطة، أكد ضباط كبار في الجيش مرارا أن جيش نيبال وحده هو الذي يقف حائلا بين البلد والشمولية. وأسهم الماويون في تغذية

تلك المخاوف بإشاراتهم المستمرة إلى الاستيلاء على سلطة الدولة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، نقلت بعض المصادر الإعلامية رواية تفصيلية عن خطط لانقلاب عسكري وعزت القصة إلى ضباط كبار في الجيش.

وكان رئيس الوزراء قد قال إنه ينوي حل هذه المسألة بالتراضي وأفادت أنباء بأنه ضمن موافقة زعماء الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي – اللينيني الموحد) الشريك الأكبر في الائتلاف الحاكم، وكذلك أكبر حزب معارض، المؤتمر النيبالي، على عزل قائد الجيش. غير أنه في الأيام التالية بعد ١٩ نيسان/أبريل، تحولت الديناميات السياسية الحزبية بسرعة وربما تكون هذه الاتفاقات قد تقوضت. وفي ٣ أيار/مايو، انسحب الحزب الشيوعي النيبالي من الحكومة، تاركا الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي في حكومة أقلية.

وأثار الظهور النشط للرئيس رام باران ياداف في الوقت الذي تلاحقت تلك الأحداث أسئلة دستورية وقوض العلاقات بين مكتبه ومكتب رئيس الوزراء. وفي ٣ أيار/مايو، قرر مجلس الوزراء، الذي قاطعه بعض أعضاء الحكومة الائتلافية، عزل قائد الجيش رسميا وعين رئيس الوزراء الرجل الثاني في قيادة الجيش، رئيس الأركان العامة كول بهادور خدكا، في المنصب الرفيع. كما سلم رئيس الوزراء إخطارا بالإقالة إلى الجنرال كاتاوال.

وفي وقت متأخر من مساء ٣ أيار/مايو، كتب الرئيس إلى قائد الجيش يأمره بالاستمرار في منصبه. وأشار الرئيس إلى أن الدستور المؤقت ينص على أنه هو حامي جيش نيبال وراعيه وقائده الأعلى وإلى أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لعزل قائد الجيش وتعيين قائد جديد غير مكتملة من الناحيتين الدستورية والإجرائية. وقال الرئيس في بيان عام أمس إن أمره إلى قائد الجيش لم ينتهك أحكام الدستور لأن الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي لم يتشاور مع شركائه في الائتلاف.

وكان رئيس الوزراء قد هدد في السابق بانسحاب حزبه من الحكومة إذا لم يتم التوصل إلى حل توافقي مرض، وقد فعل ذلك أمس، ٤ أيار/مايو. وفي خطاب إلى الأمة، بثه التلفاز، حث رئيس الوزراء براتشاندا الأمة على احترام العملية السلمية والدستور المؤقت نصا وروحا، قائلا إن استقالته هدفها السماح بالعثور على مخرج من الأزمة السياسية الحالية. وانتقد "القوى الأجنبية والدولية" لتدخلها في السياسة النيبالية وتقويضها السلامة والسيادة الوطنيتين.

إن هذه لحظة مضطربة في العملية السياسية النيبالية. فقد كان هدف العملية في عام ٢٠٠٥ إنهاء الحرب وإجراء انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية على طريق بناء نيبال أكثر ديمقراطية. وقامت العملية على أساس الإقرار بأن الصراع المستمر منذ عقد لا يمكن حله عسكريا. ويستحوذ الماويون على ٤٠ في المائة من المقاعد في الجمعية التأسيسية، أي أكثر من ضعف عدد مقاعد أي حزب آخر، ولا يمكن استكمال الدستور دون دعمهم. وأحرز تقدم كبير، بما في ذلك إجراء الانتخابات بنجاح واستمرار عمل الجمعية التأسيسية وإعلان قيام الجمهورية، وهو ما أنهى الملكية سلميا. غير أنه لا يزال هناك الكثير من التحديات. وتحديات قائد الجيش للخضوع لسيطرة وإشراف حكومة منتخبة وإلغاء الرئيس لأمر صادر عن مجلس الوزراء، كشفت مواطن اللبس في الدستور المؤقت وعمقت عدم الثقة بين الأطراف، كما مكنت أطرافا فاعلة يُتوقع أن تتسامى على السياسة. ويمثل نشوء مراكز متعددة للسلطة خطرا حقيقيا على عملية السلام.

وتعهد رئيس الوزراء في معرض إعلان استقالته بمواصلة الوفاء بالتزامات حزبه إزاء عملية السلام مع وجوده في المعارضة. وهناك الكثير من الالتزامات التي لم يتم الوفاء

بها بعد، وفي مقدمتها صياغة دستور وإدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي. ولم يخضع الجيش الماوي لسلطة الدولة سوى مؤخرا من خلال اللجنة الخاصة، المنشأة عملا بالمادة ١٤٦ من الدستور المؤقت، للإشراف على مقاتلي الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، والتي عقدت أول اجتماع لها في ١٦ كانون الثاني/يناير. وأمضت لجنة فنية، أنشئت في ٢٧ آذار/مارس، أسابيعها الثلاثة الأولى في نشاط متفان وأجرت مشاورات، بما في ذلك القيام بزيارات لمواقع التجميع التابعة للجيش الماوي، واستأنفت اللجنة اجتماعاتها بهدوء الآن بعد توقف قصير. وتحدى أفراد بارزون في الجيش الماوي اللجنة الفنية أن تعمل بصورة مستقلة عن الانتماء السياسي الحزبي، وهو ما تعهدت اللجنة بالقيام به.

وينص اتفاق عملية السلام الموقع في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على أن تتوصل اللجنة الخاصة إلى قرارات وأن تنفذها بشأن الإدماج وإعادة التأهيل في غضون ستة أشهر. غير أن قائد الجيش تبنى موقفا متشددا بشأن إدماج أفراد الجيش الماوي السابق في جيش نيبال. وقالت اللجنة الخاصة واللجنة الفنية حتى قبل التطورات السياسية الحالية إنهما لن تتمكنا على الأرجح من الوفاء بذلك الموعد النهائي. والسؤال المثار هو ما إذا كان وضع الجيش الماوي يمكن حله بصورة مرضية إذا بقي الماويون خارج الحكومة.

وكما يدرك المجلس، فإن حجم بعثة الأمم المتحدة في نيبال تقلص بشدة حيث تضم ٢٧٥ فردا، من بينهم ٧٣ من القائمين على رصد الأسلحة. وتتمثل أولوية البعثة في التشجيع على تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا وأن تضطلع، تحقيقا لهذه الغاية، بمسؤولياتها في الرصد، بما في ذلك إدارة اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، وهي آلية لحل المنازعات تجمع بين ضباط كبار من جيش نيبال والجيش الماوي. ومنذ أواخر آذار/مارس، أجرت البعثة مناقشات مع وزارة السلام والتعمير بشأن تسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الانضمام إلى الجيش، بما في ذلك القصر. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، نسعى إلى إجراء عملية تسريح وإعادة إدماج ناجحة تفي بالمعايير الدولية وبما يتيح للمراقبين المستقلين وصولا كافيا ويكفل الاستبعاد الحقيقي للأفراد غير المستوفين للشروط من الإشراف العسكري.

ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال مناط بها ولاية رصد حالة حقوق الإنسان وإسداء المشورة للحكومة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتوفير التعاون الفني لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وستنتهي تلك الولاية في ٩ حزيران/يونيه، أي بعد خمسة أسابيع من اليوم. وينبغي ألا يصبح تمديدها؛ الذي أعربت الأحزاب السياسية الرئيسية في نيبال عن تأييدها له، ضحية لحالة الإضطراب الراهنة.

ويمثل عدم الوفاء بالالتزامات نقطة الضعف في عملية السلام ويهدد عوائد السلام التي يتوقعها شعب نيبال ويستحقها بكل جدارة. وشكلت الانتخابات التي جرت في العام الماضي بداية قوية نحو تحقيق قدر أكبر من الشمول السياسي. وما زال الحوار الذي أجرته الحكومة مع المجموعات العرقية ومجموعات السكان الأصليين الغاضبة يتسم بالسطحية إلى حد ما حيث لم تُبذل أعمال متابعة كافية. وما زال الوضع الأمني في تاراي يبعث على القلق الشديد إذ يوجد العديد من الجماعات المسلحة النشطة وتسود حالة عامة من الإفلات من العقاب لأولئك المنخرطين في أعمال العنف. وثمة خطر يتمثل في أن التطورات السياسية الأخيرة ستحول الاهتمام، المحدود أصلا، الموجه لهذه المسائل.

وفي ظل الوضع الراهن، تنعدم الثقة على نحو خطير بين الأطراف السياسية الرئيسية. فمنذ شهر كانون

الثاني/يناير، أحيلت إلى المحكمة العليا المسائل المتعلقة باتفاق رصد إدارة الأسلحة والجيشين والقرارات التي اتخذها وزارة الدفاع بخصوص الجيش كما هو الحال بالنسبة لقرار الرئيس إبطال القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بشأن قائد الجيش. واللجوء المتكرر إلى المحكمة مظهر من مظاهر هشاشة الاتفاق السياسي وغياب أي آليات فعالة أخرى. واتفاقات السلام تتوخى آلية رصد رفيعة المستوى ومتعددة الأطراف. وما زالت هناك حاجة إلى تلك الآلية وينبغي إنشاؤها.

لقد كانت عملية السلام، التي مضت نيبال فيها قُدماً منذ عام ٢٠٠٥، عملية متميزة وكانت الأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٨ ذات أهمية تاريخية. وينبغي للأطراف اتخاذ خطوات على وجه السرعة من أجل إعادة بناء الثقة والعمل معا بروح التراضي والتوافق في الآراء وهو ما يلزم لحماية هذه الإنجازات وكفالة مزيد من التقدم في الأسابيع والأشهر المقبلة. وسيكون من الصعب جدا اتخاذ الخطوات الرئيسية التالية – معالجة مسألة مستقبل أفراد الجيش المادي وصياغة الدستور الجديد – بدون قدر أكبر من التعاون السياسي ورؤية مشتركة. وإجراء عملية تشاورية منسقة وشاملة للجميع وجيدة الإدارة أمر حيوي لضمان نتائج ناجحة وحسنة التوقيت بالنسبة لكلا المسألتين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة لندغرين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي، بتهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشكر السفير هيلر على الطريقة المختارة التي أدار بها أعمال المجلس خلال رئاسته في الشهر الماضي.

ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2009/221) عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال. كما أننا ممتنون لممثلة الأمين العام السيدة كارين لندغرين على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها اليوم.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة التي حدثت على الأرض ونشارك الأمين العام أسفه، الذي أعرب عنه في بيانه الصادرة في ٤ أيار/مايو، إزاء الأحداث التي أفضت إلى استقالة رئيس الوزراء براتشاندا. ومع ذلك، وشأننا شأن الأمين العام، فإننا نشعر بالارتياح أيضا إزاء التأكيدات التي قدمها الحزب الماوي على التزامه بعملية السلام وإزاء التصريحات التي أدلت بها مختلف التيارات السياسية مؤكدة على أهمية المضي قدما على أساس التراضي.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، من المهم أن نحمل جميع الأحزاب السياسية في نيبال مسؤولية تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق السلام الشامل. ولدينا جميعا في المجتمع الدولي دور نقوم به في هذا المقام. إذ يجب علينا أن ندعم الجهود النيبالية الرامية إلى حل هذه الأزمة بطريقة لا تعرض للخطر المكاسب الهامة التي تحققت منذ التوقيع على الاتفاق الذي وُقع في عام ٢٠٠٦ – وهي مكاسب أُبرزت عن جدارة في تقرير الأمين العام.

سيتعين علينا مراقبة الحالة عن كثب في الأسابيع والأشهر المقبلة. والتقييم الموضوعي للحالة على الأرض سيكون جزءا هاما من مداولات المجلس قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ٢٣ تموز/يوليه. في ذلك الصدد، نرى من الأهمية بمكان أن يتضمن تقرير الأمين العام القادم تحليلا للآثار المترتبة على التطورات الأخيرة بالنسبة لمستقبل عملية السلام والدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وتوسيع نطاق المشاركة الدولية في نيبال.

ومع ذلك، من المهم ألا نسعى للتوصل إلى هذه الاستنتاجات قبل الأوان. ويجب أن تتركز جهودنا الفورية والجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في نيبال على مساعدة النيباليين على الخروج من هذه الأزمة بصورة سلمية وعلى المضي قدما. ولئن كان يمكن التوصل إلى حل بسرعة، فمن الواضح أنه ما زال هناك عمل كثير يتعين القيام به. وحتى قبل نشوب الأزمة الحالية، فإن توقعات السلطات النيبالية بأن عملية الاندماج يمكن أن تكتمل بحلول ١٥ تموز/يوليه بدت غير واقعية. ونرى أن عملية الاندماج كانت وما زالت عملية كبيرة تنطوي على اتخاذ قرارات معقدة تتطلب التزاما سياسيا من جميع الأطراف بروح اتفاقات عملية السلام.

ومن جانبنا، سنواصل تقديم دعمنا الكامل والفعال لشعب نيبال وعملية السلام.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، وأن أؤكد حرصنا على العمل بشكل وثيق معكم في هذا الشهر. كما أود أن أشكر السفير هيلر على مهاراته الفائقة حقا في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي خلال فترة عصيبة. ونحن ممتنون له جدا.

أود أن أبدأ كلمتي بشكر ممثلة الأمين العام في نيبال السيدة كارين لندغرين. ويسعدنا أن نرحب بها هنا لأول مرة بصفتها الجديدة. ونحن ممتنون لها على إحاطتها الإعلامية. كما نود أن نشكرها وأن نشكر موظفيها على ما بذلوه من جهود لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال ومساعدة شعب نيبال على المضي قدما في عملية السلام.

إن الأحداث التي هزت نيبال خلال الأيام القليلة الماضية، وأسفرت عن استقالة رئيس الوزراء في ٤ أيار/مايو، تؤكد بوضوح كبير أنه يجب على زعماء نيبال إعادة إعلان التزامهم بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ونحن في الولايات المتحدة نحث جميع الأطراف على التقيد بالدستور المؤقت واستخدامه كأساس للخروج من المأزق الحالي. ويجب على الأحزاب السياسية الانخراط في حوار لتسوية خلافاتها، واللجوء إلى المحاكم، عند الاقتضاء. والأحزاب السياسية في نيبال إذ تتحرك لإنهاء المواجهة الحالية، عليها أن تضمن الاستمرارية لحكومة شرعية وفعالة. ويجب ألا تؤدي استقالة رئيس الوزراء إلى خلق فراغ سياسي وألا يطول الانتظار لتشكيل حكومة جديدة شهورا.

ونحن بالتأكيد نذكّر جميع الأحزاب السياسية بضرورة تجنب التكتيكات التي قد تؤدي إلى سفك الدماء، بما في ذلك المظاهرات الكبيرة والدعوات إلى الإضرابات العامة والتصريحات والتصرفات الاستفزازية. وعلى وجه الخصوص، نحث الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) على مواصلة المشاركة في العملية السياسية. ويشمل ذلك المشاركة في الجمعية التأسيسية وفي جميع الهيئات ذات الصلة بعملية السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجهد المبذول لصياغة الدستور.

إن استمرار استغلال المجموعات الشبابية السياسية يهدد عملية السلام أيضا. والولايات المتحدة تحث الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) على نبذ كل أشكال العنف التي ترتكبها رابطة الشباب الشيوعية الناشطة واتخاذ خطوات عملية لتحويل هذه المجموعة إلى مجموعة غير عنيفة تماما. وبالمثل، فإننا نحث الأطراف الأخرى على أن تفعل نفس الشيء مع أجنحتها الشبابية والتأكد من أن أنشطتها سلمية وبناءة.

وينبغي للجنة الخاصة الآن مواصلة مشاوراتها وأن تواصل اللجنة الفنية المنشأة حديثا العمل لتنفيذ قراراتها. ونأمل في أن تتحرك حكومة نيبال فورا لاعتماد اقتراحات

ممثلة الأمين العام المتمثلة في تعزيز عدد أقل من مواقع التجميع للأسلحة والجنود وتسريح القُصَّر كخطوة إلى الأمام.

ونأمل كثيرا في أن شعب نيبال وقادها لن يغفلوا عن التقدم الهائل الذي أحرزوه نحو تحقيق السلام. فقد أنهوا تمردا عنيفا بطريقة سلمية وبدأت عملية المصالحة التي تبشر بتحقيق الأمن والاستقرار والسلام لأمد طويل. ويجب ألا تُهدد تلك الإنجازات بعدم تنفيذ بعض أجزاء اتفاق السلام الشامل الذي وافقت عليه جميع الأطراف بالكامل. غير أن تلك الإنجازات ما زالت حتى الآن معرضة للخطر لأن العديد من الجوانب الهامة من اتفاق السلام الشامل لم تنفذ بعد.

ويجب أن تدرك الحكومة التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي والجيش النيبالي أن الديمقراطية الدائمة تتأصل في مبدأ السيطرة المدنية على الجيش وتعتمد على ممارسة تلك السلطة بحكمة. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، أُحرز بعض التقدم نحو إدماج جيش التحرير الشعبي وجيش نيبال، ولكن أوجه التقدم تلك معرضة للخطر من جراء الصراع الداخلي. وعلى غرار البيان الرئاسي المعروض على المجلس اليوم، ندعو حكومة نيبال وجميع الأحزاب السياسية إلى إلزام نفسها مرة أخرى بالعمل معا وبروح اتفاق السلام الشامل وفي إطار بنود الدستور المؤقت. وعلى الأحزاب أن تكفل استمرار الحكومة وتعزيز الديمقراطية المتعددة الأحزاب وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وبينما تقترب الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال من نهايتها، نحن سنتطلع إلى التشاور مع زعماء نيبال وزملائنا في المجلس بشأن أفضل طريقة يتمكن بها المجلس من الإسهام في إحلال السلام الدائم والاستقرار في نيبال. وقد قطع البلد شوطا أطول مما ينبغي للعودة إلى الانتكاس.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو. كما نعرب عن تقديرنا للسفير هيلر ولفريقه على قيادتهما الممتازة للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيدة كارين لاندغرن، ممثلة الأمين العام في نيبال، على إحاطتها الإعلامية التفصيلية بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال. كما أود أن أشيد بالسيد إيان مارتن، الممثل الخاص السابق للأمين العام في نيبال، الذي اختتم عمله الممتاز في شباط/فبراير.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن القلق العميق حيال التطورات السياسية التي حصلت في الأيام القليلة الماضية، بعد إعلان إعفاء رئيس هيئة أركان الجيش من منصبه واستقالة رئيس الوزراء. وقد تحدث هذه التطورات نتائج خطيرة على العملية الديمقراطية المقبلة في نيبال. ونحن نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام جميع المعنيين إلى ضبط النفس والتوافق السياسي.

وما انفكت الأمم المتحدة تشارك مشاركة فعالة في عملية السلام منذ إبرام اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٦. وخلال فترة زادت على عامين لوجود بعثة الأمم المتحدة في نيبال، أحرز شعب نيبال والأطراف المعنية تقدما تاريخيا بالرغم من استمرار التحديات. ويشكل انتخاب جمعية تأسيسية والتحول إلى جمهورية ديمقراطية اتحادية إنجازين جديرين بالثناء. ونحن نقدر تقديرا كبيرا الدور الداعم والحيوي الذي تضطلع به البعثة وندعو جميع المعنيين إلى التقيد الصارم باتفاق السلام الشامل.

وتحرز تقدما مستمرا المشاورات بشأن وضع دستور جديد. ونظرا للأهمية الحيوية التي تتسم بها صياغة تلك الوثيقة الأساسية للمسار المقبل للبلد، نحن نفهم النهج الحذر

الذي يتخذه شعب نيبال، طالما أنه نهج راسخ في الحوار السياسي السلمي. وبالرغم من التطورات السياسية التي حصلت مؤخرا، نحن نشعر بالتشجيع من تأكيدات الحزب الماوي على التزامه بعملية السلام، بما في ذلك استمرار مشاركته في صياغة الدستور. ونناشد شعب نيبال المحافظة على الزخم الذي ولدوه حتى الآن ومتابعة جهودهم إلى أن تؤتي أكلها.

ويشكل تسريح الجنود الماويين وإدماجهم تحديا كبيرا. وبدأت اللجنة الخاصة أعمالها وأنشأت لجنة تقنية. ولكن هذه ما زالت مهمة أساسية لعملية السلام وإنجازها صعب للغاية. واستنادا إلى أحدث تقييم قدمه الأمين العام، فإننا نشعر بالقلق لأنه قد يكون من غير الواقعي أن نتوقع اكتمال الأعمال اللازمة في ظرف الأشهر الثلاثة المقبلة.

ويلزم أن تشارك الأطراف في مشاورات فيما بينها، وبحسن نية وبروح من التعاون، بغية التوصل إلى قرار بشأن هياكل المؤسسات الأمنية. وبالرغم من الاضطراب السياسي الأخير الذي تركز على تجنيد جيش نيبال وجيش التحرير الشعبي، ومركز كبار ضباط الجيش واستقالة رئيس الوزراء، يحدونا الأمل في أن تتذكر جميع الأطراف الأسباب والظروف التي باشرت في ظلها عملية السلام هذه قبل ثلاثة أعوام. وكان من ثمار حكمة شعب نيبال وشجاعته أنه اتخذ المبادرة لإنهاء الصراع الطويل. وينبغي أن تتقيد جميع الأطراف بالاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين الذي ينص بشكل واضح ودقيق على فرض قيود على جيش نيبال وجيش التحرير الشعبي.

وحان الوقت لتبدي الأطراف تلك الحكمة مرة أخرى بتسوية المسائل المعلقة التي تعترض الطريق نحو إحلال السلام الدائم والازدهار في البلد. والأمر الأكثر إلحاحا هو أنه ينبغي إيجاد حل فيما يتعلق بكيفية تمكن ١٩ ٠٠٠ فرد من الجيش الماوي المقيمين في مواقع التجميع لفترة عامين، من الإسهام في إعادة أعمار البلد وتنميته.

إن اليابان يحدوها أمل صادق في أن تشارك جميع الأطراف مشاركة فعالة في الحوار السياسي وأن تستفيد بأفضل صورة من الخبرة التقنية والدعم الذي تقدمه البعثة. ونحن نتطلع إلى أن تتابع البعثة نجاح دورها في تقديم الدعم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام اليابان نحو عملية السلام في نيبال.

السيد لا ييفان (الصين) (تكلم بالصينية): من دواعي سرور الوفد الصيني أن يشاهدكم، سيدي، تتولون رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. كما نود أن نشكر السفير هيلر على قيادته المتميزة بصفته رئيس مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل.

وأود أن أشكر السيدة كارين لاندغرن، ممثلة الأمين العام في نيبال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، على إحاطتها الإعلامية. وأنا أشكرها وأشكر البعثة على أعمالهما الجدية.

لقد بدأت الجمعية التأسيسية في نيبال أعمالها وستتمكن من استكمال صياغة الدستور في أيار/مايو ٢٠١٠. وظل إدماج وتأهيل محاربي الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي يمضيان قدما بشكل منتظم. ويستمر تسريح الجنود غير المؤهلين، ووعدت حكومة نيبال باستكمال تلك المهمة بحلول ١٥ تموز/يوليه. ونحن ننظر بشكل إيجابي إلى إحراز هذا التقدم ونقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأحزاب السياسية والشعب في نيبال لتحقيق تلك الغاية.

ونحيط علما بآخر التطورات التي حصلت في نيبال. ويحدونا الأمل في أن تضع الأطراف المعنية نصب أعينها الحالة الشاملة وأن تعالج الخلافات بشكل مناسب وأن تبذل جهدا مشتركا لحماية عملية السلام في نيبال. ونحن نتوقع

ونعتقد أن حكومة نيبال وشعبها يتحليان بالقدرة والحكمة لمواصلة جهودهما، من خلال الحوار والتشاور، لتسوية جميع المسائل الموروثة التي ما زالت تعوق عملية السلام وأنهما سيحققان، على أساس الخطط القائمة، السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

إن سائر موظفي بعثة الأمم المتحدة في نيبال متفانون بشكل كامل وظلوا يقدمون إسهامات إيجابية في عملية السلام في نيبال؛ وتحظى العملية بتقديرنا. ونحن ندعو البعثة إلى مواصلة الرصد السليم للأسلحة وللجيشين وفقا لولاية مجلس الأمن وإلى التعاون الفعال مع اللجنة الخاصة بغية أن يستكمل، في وقت مبكر، إدماج أعضاء محاربي الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي وإعادة توطينهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي في نهاية المطاف أن تكون عملية السلام في نيبال بقيادة شعب نيبال. ونحن نرى أنه، بدعم المجتمع الدولي، ستتمكن نيبال من العودة إلى السير في الطريق المفضي إلى تحقيق السلام والتنمية.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين تقديم التهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو. ويمكنكم أن تتأكدوا، كما هو الحال دائما، من دعمنا الكامل وتعاوننا. كما نود أن نهنئ السفير كلود هيلر والوفد المكسيكي وأن نشكرهما على رئاستهما الممتازة للمجلس الشهر الماضي. وأشكر السيدة كارين لاندغرن، ممثلة الأمين العام، على إحاطتها الإعلامية المستكملة.

ويحيط وفدي علما بشكل إيجابي بالحالة الأمنية الشاملة الهادئة نسبيا والمستقرة في نيبال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نشارك الشعور بالتفاؤل الحذر الذي ورد في تقرير الأمين العام (S/2009/221) فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن العناصر الرئيسية لعملية السلام في نيبال، وخاصة العناصر المتصلة بصياغة الدستور والمناقشات بشأن مستقبل الجيشين.

وفي الوقت ذاته نشاطر الشعور العام بالقلق حول عدد من المسائل التي لم تحسم – والتي تتصل أساسا بالطوائف والجماعات السياسية وشكل الحكم والهياكل الاتحادية الجديدة للبلد. ونشعر بقلق خاص حول التصدع السياسي الأخير في القيادة النيبالية. ونهيب بجميع الأحزاب السياسية أن تمارس ضبط النفس وأن تولي الأولوية لإشاعة الاستقرار عن طريق النهوض بالوحدة الوطنية واستئناف الحوار، بروح التوفيق والمصالحة، وبتسريع العملية السياسية. ويحدونا الأمل أن تبني جميع الأطراف في حكومة نيبال على أسس التقدم المحرز حتى الآن بشق الأنفس، بقصد مواصلة العمل معا لخير الأمة بأسرها.

وفي ضوء الدور الممتاز الذي أدته بعثة الأمم المتحدة في نيبال (بعثة نيبال)، فإننا نحيي البعثة على جهودها في مجال رصد الأسلحة ودعم عمل اللجنتين الخاصة والفنية في الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير. وبما أن رئيس الوزراء النيبالي كان قد طلب من البعثة أن تقدم مزيدا من الدعم للجنة الخاصة واللجنة الفنية كلتيهما، ومراعاة لأهمية تملك حكومة وشعب نيبال لعملية السلام الوطنية، فإننا نرى أن بعثة نيبال ينبغي أن تواصل تعاونها الوثيق مع حكومة نيبال ووكالات الأمم المتحدة الأخرى للمساعدة في استدامة السلام والاستقرار وتسريع الأنشطة الضرورية ضمن إطار ولايتها حتى يتسنى لها إكمال مهامها. ونؤكد مجددا دعمنا لدور الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنمائية الدولية لنيبال. وننضم إلى الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي دعما لعملية السلام والتنمية التي شرع فيها شعب وحكومة نيبال.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم مرة أخرى، سيدي، بمناسبة تسلمكم رئاسة

مجلس الأمن. وبوسعكم أن تعولوا على دعمنا وتعاوننا الكاملين في اضطلاعكم بواجباتكم. وأتقدم بشكري الجزيل أيضا للسفير هلر، الذي ترأس مجلس الأمن في الشهر الماضي بنجاح باهر. كما أود أن أشكر السيدة كارن لاندغرين على إحاطتها الإعلامية. وبما أنها خاطبت المجلس لأول مرة فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئها بمناسبة تسلمها مهمتها وأن أتمنى لها كامل النجاح. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الحافل بالمعلومات (S/2009/221)، الذي يصف التطورات الأخيرة في البلد بدقة وموضوعية. وفي ذلك الصدد نشاطر الأمين العام تفاؤله المشوب بالحذر حول تنفيذ عملية السلام.

منذ بداية هذا العام توالت تطورات ملموسة عديدة. ومما يستحق التنويه به في ذلك المضمار المشاورات المنتظمة حول إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي والتقدم الذي أحرزته الجمعية الدستورية في صياغة الدستور. كما نرحب بتعيين أعضاء مجلس الأمن القومي، الذي انعقد لأول مرة منذ ست سنوات لإصدار توصيات حول تعبئة وتشغيل واستخدام الجيش النيبالي.

ولكن مستوى التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية السلام، حسبما جاء في تقرير الأمين العام، يظل قاصرا إلى حد كبير. والواقع أن استقالة رئيس الوزراء براشاندا يوم أمس كانت دليلا واضحا على الحالة. أما والأمر كذلك فإن قرار رئيس الوزراء وما يترتب عليه بالنسبة إلى الاستقرار السياسي للبلد يبعثان على شديد القلق. ويحدونا وطيد الأمل أن يتسنى حسم الأزمة الحكومية بسرعة وبطريقة ديمقراطية، حتى لا تتحول إلى انتكاسة كبرى. ويجب الحيلولة بكل طريقة ممكنة دون تعريض عملية السلام للخطر.

وبناء على ذلك ندعو جميع الأطراف في نيبال إلى العمل معا بروح التوفيق والتعاون الضرورية للحفاظ على مسار العملية السلمية. ومما نعتبره مسؤولية مشتركة أن تواصل جميع العناصر السياسية التمسك بالمبادئ والتفاهمات التي أدت إلى التوقيع على اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وعلى نفس المنوال تضطلع بعثة الأمم المتحدة في نيبال (بعثة نيبال)، التي قدمت أكبر مساعدة ممكنة في عملية السلام، بدور هام في هذه الحالة الجديدة أيضا. والواقع أن بعثة نيبال تتمتع على ما يبدو بالثقة والدعم الكاملين من جميع الأطراف النيبالية. وينبغي لنا أن نستفيد أقصى استفادة ممكنة من البعثة. وفي هذه المرحلة أتوق كثيرا إلى الاستماع إلى آراء وتقييمات السيدة لاندغرين حول ما هو مطلوب أكثر لتيسير حسم الأزمة بالوسائل الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بمستقبل بعثة نيبال، نعتبر مناقشة استراتيجيات الخروج المحتمل للبعثة سابقة لأوانها بعض الشيء، لا سيما في ضوء الحالة الراهنة. والواقع أن الحاجة العاجلة الآن تكمن في معالجة الأزمة السياسية الحالية ودعم جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على مسيرة العملية السلمية.

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يحافظا على التزامهما بدعم العملية التي اختارتها نيبال لتوطيد السلام وتحسين حياة شعبها. وبالتالي فإن الشروط الأساسية – وبالتحديد، الاستقرار السياسي والتعايش السلمي – لم تتحقق بعد. ولذلك ينبغي للمجلس أن يواصل رصد الحالة السياسية في نيبال عن كثب بقصد التوصل إلى النتائج الصحيحة قبل ٢٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٩.

أخيرا، نؤيد مشروع البيان الرئاسي المعروض على مجلس الأمن، الذي يعبر عن توقعات المجلس فيما يتصل بكل من نيبال وبعثة نيبال.

السيد هلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وإننا لعلى ثقة بأن نجاح أعمال المجلس، في ظل توجيهاتكم، أكثر من مضمون. وإنني متأكد أيضا من أنكم ستحظون بتعاون جميع أعضاء مجلس الأمن مثلما حظينا نحن أثناء رئاستنا في نيسان/أبريل.

أود أن أعرب عن الشكر للسيدة كارن لاندغرين، ممثلة الأمين العام في نيبال، على الإحاطة الإعلامية المفصلة التي وافتنا بها اليوم عن الحالة في البلد وعن عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال (بعثة نيبال). ويعرب وفدي عن امتنانه للسيدة لاندغرين، التي تسلمت بروح مهنية عالية وبشعور عظيم بالمسؤولية، الواجبات التي أناطها بها الأمين العام بعد أن خلفت السيد إيان مارتن. وإننا نثق بأن السيدة لاندغرين ستواصل بذل جهودها للمساهمة والنجاح في تطبيع الحالة السياسية في نيبال، فضلا عن وضع اللمسات الأخيرة على المسائل المعلقة في عملية السلام.

التقرير المعروض علينا اليوم (S/2009/221) كان يمكن قبل بضعة أيام فحسب أن يُقرأ في جو من التفاؤل بفضل التقدم الكبير المحرز في الأشهر الأخيرة فيما يتصل بعملية السلام في نيبال. فاللجنة الخاصة، المكلفة بالإشراف على إدماج وتأهيل الجيش الماوي، انعقدت لأول مرة في ١٦ كانون الثاني/يناير، قبيل اعتماد القرار ١٨٦٤ (٢٠٠٩). ومنذ ذلك الوقت عقدت اللجنة عددا من الجلسات للبدء في تنفيذ ولايتها، وشكلت اللجنة الفنية، التي ستكلف بمهمة دعم اللجنة الخاصة. وبالمثل تحقق تقدم في صياغة الدستور وتأسيس المجلس الدستوري ومجلس الأمن القومي، اللذين عقدا أولى اجتماعاتهما بعد عدة سنوات من الجمود.

ورغم كل ذلك، أدت الأحداث التي وقعت في نيبال في الأيام الأخيرة إلى أزمة سياسية يمكن أن تعرض عملية السلام برمتها للخطر. ويود وفدي أن يعرب عن شديد قلقه، مثلما أعرب أعضاء آخرون بالمجلس صباح اليوم، تجاه الأحداث التي وقعت، والتي لا تزال عواقبها غامضة. وبالتالي فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى استئناف الحوار في أسرع وقت ممكن، في سبيل تقوية الوحدة الوطنية واختتام عملية السلام بنجاح.

وفي ضوء الأزمة الحالية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء نرى أن من الأهمية الخاصة بمكان التذكير بأن التجنيد من قبل أي من الجيشين المتحاربين السابقين يمثل خرقا لاتفاق السلام الشامل. وإننا نؤيد العمل الذي أنجزته بعثة نيبال في ذلك الصدد. وللخروج من المأزق الحالي، وتجنب وقوع أزمة أكثر خطورة، من الضروري أن تبدي جميع العناصر والأحزاب السياسية المنخرطة في عملية المصالحة والوحدة الوطنية في نيبال تعاونها.

إن معالجة الجوانب المعلقة من عملية السلام – مثل تأسيس نظام دستوري جديد وإدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي وتسريح القصّر المتورطين في الصراع – تتطلب تنسيقا بناء بين الأطراف ودعما من المجتمع الدولي.

وبالمثل، وفي ضوء المكانة المحورية التي تحتلها حقوق الإنسان في عملية السلام، مثلما جاء في تقرير الأمين العام، تهيب حكومتي بحكومة نيبال أن تواصل تعاونها مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

أخيرا، يرى وفدي أن اعتماد مشروع البيان الرئاسي المعد سلفا يأتي في أنسب وقت وهو ملائم للغاية.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس في شهر أيار/مايو هذا. ونتطلع إلى

التعاون الوثيق معكم. وأود أيضا أن أشكر السفير المكسيكي هلر على رئاسته في الشهر الماضي، في ظل ظروف حافلة حقا بالتحديات.

أود أن أعرب عن شكري للسيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام في نيبال، على إحاطتها الإعلامية الشاملة، وبصورة خاصة على آخر المعلومات التي وافتنا بها عن التطورات الجارية.

النمسا تشاطر القلق الشديد الذي أعرب عنه المتكلمون الآخرون حول الأزمة السياسية الراهنة في نيبال. إن الخلاف بين رئيس الوزراء والجيش النيبالي، الذي أعقبه قرار رئيس الوزراء بالاستقالة، أدى بوضوح إلى زيادة تفاقم الخلاف بين الأحزاب السياسية، وتعميق جو الريبة السائد في البلد. ومما يتسم بأهمية كبيرة أن تمارس جميع الأطراف في نيبال ضبط النفس وأن تنخرط من جديد في الحوار السياسي التعاوني الشامل للجميع بهدف الخروج من المأزق الحالي. وعلى وجه التحديد نأمل أن يتم بسرعة تشكيل حكومة مستقرة تتمتع بأوسع توافق ممكن في الآراء. ومن مسؤولية جميع أصحاب المصلحة النيباليين أن يكفلوا ألا تفقد عملية السلام زخمها مرة أخرى، بعد أن بدأت تشهد في الأشهر الأخيرة التقدم الموعود بعد وقت طويل.

اسمحوا لي أن أضيف أن النمسا تشجعت حقا بالتطورات الإيجابية في عملية السلام التي وقعت في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، بما فيها التقدم المحرز في عملية صياغة الدستور. إننا نتمنى مستقبلا سلميا مزدهرا لشعب نيبال. ويمثل التوصل إلى الاتفاق على شكل الحكم وعلى هيكل اتحادي للبلد تحديا ينطوي على أهمية عظمى لمستقبل نيبال. وكما قلتُ في مناسبة سابقة، فإن النمسا، كبلد يتمتع بخبرات محددة في هذه المسائل، مستعدة لتقديم دعمها وخبراتها.

وتحقق التقدم أيضا في نزع السلاح والتسريح، لا سيما فيما يتصل بمسألة إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي. ومن سوء الحظ الشديد أن تكون هذه المسألة على ما يبدو في صميم الأزمة الحالية، رغم العزم المعقود علنا من قبل الأطراف السياسية في نيبال ورغم الجهود المبذولة للعمل معا بطريقة بناءة في إطار اللجنة الخاصة واللجنة الفنية. إننا نلتمس من جميع الأطراف المعنية أن تتقيد باتفاق السلام الشامل وبكل الاتفاقات ذات الصلة، ونشجعها على استئناف أعمالها في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا السياق نشعر بالقلق أيضا من حقيقة أن تسريح ما يقرب من ٣ ٠٠٠ قاصر من أفراد الجيش الماوي سيتأخر أكثر. وكنا قد علمنا بكثير من الارتياح بأن المحادثات بشأن طرائق هذا التسريح قد بدأت وبأن الأعمال التحضيرية كانت جارية على قدم وساق قبل الدخول في المأزق الحالي. لذا تقوم الحاجة إلى أن يعمل جميع أصحاب المصلحة على ألا تذهب هذه الخطوات سدى، وأن يكفلوا أن تؤدي إلى تنفيذ سريع للضمانات التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، السيدة راضيكا كوماراسوامي – الضمانات بأن تسريح وتأهيل القصّر سيمضيان قدما دون مزيد من التأخير. كما نرى أن هذه المهمة يجب الاضطلاع بها بطريقة شفافة، تمشيا مع المعايير الدولية، وبالتشاور والتعاون الوثيقين مع الأمم المتحدة. وإن انتشار أجنحة الشباب المتمردين المنتسبة إلى الجماعات السياسية يشكل سببا آخر للشعور بالقلق في هذا السياق.

كما أود أن أشدد على أهمية محاربة الإفلات من العقاب. فالسيدة نفانثيم بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، كانت قد حذرت أثناء زيارتها الرسمية لنيبال في آذار/مارس من هذا العام، من أن عملية السلام النيبالية يمكن أن تكون في خطر ما لم تُكفل العدالة لضحايا الإساءات

لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي والتي ترتكب حاليا. وقد تشجعنا بالخطوات التي اتخذها الحكومة النيبالية لتأمين الخضوع للمحاسبة عن انتهاكات الماضي عن طريق تطوير آليات العدالة الانتقالية. ونود أن نشدد على الحاجة إلى أن تولي أي آلية من هذا القبيل اهتماما خاصا لتجارب النساء والأطفال أثناء الصراع، وإننا نشجع الحكومة النيبالية على مواصلة تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في سبيل إدراج الجوانب الجنسانية في عمليات العدالة الانتقالية، وهذا جهد يحظى بالدعم من النمسا.

ونتفق مع الأمين العام في وجهة نظره بأن مكتب نيبال لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يمكن أن يواصل أداء دور إيجابي جدا، لا في بناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية فحسب، وإنما أيضا في صون ثقة جميع أصحاب المصلحة بعملية السلام. لذا يحدونا الأمل بأن وجود المكتب ستمدده السلطات النيبالية.

وفي ضوء الحالة الصعبة الراهنة والتحديات المتبقية لعملية السلام نشجع جميع المعنيين في نيبال على استغلال الخبرات المتوفرة لدى بعثة الأمم المتحدة في نيبال دعما لعملية السلام. وتؤكد النمسا مجددا دعمها التام للبعثة وستكون ممتنة جدا للأمين العام إذا أورد في تقريره التالي تقييما لوطأة الأزمة الراهنة على تنفيذ عملية السلام وكذلك العواقب المترتبة على وجود الأمم المتحدة في الميدان، لا سيما وأن مدة الولاية يمكن أن تطول.

السيد كودوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة تسلمكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو هذا. وأطمئنكم على التعاون الوثيق من وفدي. وأود أيضا أن أحيي السفير هلر والوفد المكسيكي على الطريقة البارعة التي أدارا بها دفة أعمالنا أثناء شهر نيسان/أبريل.

كما أود أن أهنئ السيدة كارين لندغرين على تعيينها بمنصب ممثلة الأمين العام في نيبال وأن أتمنى لها كل نجاح في مهمتها. وأشكرها على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح.

إننا نشعر بالقلق من الأحداث التي وقعت مؤخرا في نيبال، والتي أدت إلى تقديم رئيس الوزراء استقالته. فتلك الأحداث تبين أن الحالة في ذلك البلد ما زالت متقلبة وإن عودة البلد إلى حالة من الاستقرار يمكن أن تتأخر. لذا ندعو العناصر السياسية في نيبال إلى اختيار الحوار من أجل إرساء أسس جو من الثقة المتبادلة المخلصة ومن أجل تقوية أسس الوطن.

التصدع السياسي بين العناصر السياسية والصعوبات التي يواجهها عدد من المؤسسات تبرز الحاجة إلى بذل جهود إضافية لخلق مناخ سياسي سلمي أفضل. وسيكون أمرا مخزيا لو تعرض للخطر التقدم المحرز في عملية السلام، حسبما وصفه الأمين العام في تقريره (S/2009/221). وعلاوة على ذلك يتعين صون المكاسب المحققة في صياغة الدستور. لذا نهيب بجميع العناصر السياسية أن تتفق على مشروع للدستور بتوافق الآراء.

إحدى أشد المسائل المعلقة صعوبة في نيبال تتمثل في إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي. ولذلك، نرحب باستئناف عمل اللجنة الخاصة المكلفة بمتابعة هذه المسألة الهامة. كما أن إنشاء اللجنة الفنية لدعم اللجنة الخاصة في عملها يشكل تقدما هاما.

ويجب أن تستديم جهود مماثلة في مجال التسريح، ولذلك ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم السلطات النيبالية في هذا الميدان. ويشجعنا ملاحظة أن إنشاء لجنة لرصد تنفيذ اتفاق النقاط التسع مكّن من نشر تقرير عن الأراضي والممتلكات التي استولى عليها الماويون.

ومن الواضح أنه لا يمكن تعزيز جميع هذه الإنجازات إلا في أجواء اجتماعية وسياسية سلمية. والمقصود بذلك، إذن، أنه لا بد من مواصلة تعزيز جهود دعم تنمية نيبال. ونأمل أن المنتدى الوطني للتنمية، المقرر عقده في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٩، سيمكن الحكومة من تعبئة مزيد من الموارد لتنمية البلد. وندعو الفريق القطري وجميع الشركاء إلى مواصلة الجهود في هذا الصدد.

وعلى الرغم من إجراء الانتخابات الفرعية مؤخرا، فإننا ندعو مختلف الأحزاب إلى مناقشة خلافاتها بغية تهيئة أجواء مؤاتية لعملية السلام، وندعو الحكومة إلى الامتثال لما تم التعهد به من التزامات.

وفيما يتعلق بالسلامة والأمن، فإننا نتطلع إلى إسهام مجلس الأمن القومي في إيجاد أجواء صحية. وعلى الرغم من المبادرات المحمودة للحكومة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا تزال مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة احترام حقوق الإنسان للأقليات من المسائل المثيرة للجدل. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الهامة التي بذلتها الحكومة لإنشاء آليات العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن تشارك الأمم المتحدة وبلدان المنطقة وجميع شركاء نيبال في هذه الجهود.

وفي الختام، نود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة في نيبال ونجدد دعمنا لها من خلال مكتب رصد الجيشين ومكتب الشؤون السياسية. ونهيب بالبعثة أن تولي اهتماما خاصا للتسريح الفعلي للقصر، وندعو الحكومة النيبالية إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال.

وكما رأينا، فعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الحالة في نيبال هشة ومضطربة. ولذلك السبب، فإن وفد بلدي، إذ يؤيد عملية السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في نيبال تأييدا كاملا، فإنه يدعو مجلس الأمن إلى القيام بها بتأن بغية الحفاظ على ما أحرز من تقدم حتى الآن. ونشكر وفد المملكة المتحدة على إعداده مشروع بيان رئاسي يؤيده وفد بلدي.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي، ولوفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أجدد تأكيد تعاون وفدي بكل السبل الممكنة. كما نود أن نشيد بالوفد المكسيكي والسفير هيلر على ما قاما به من عمل في الشهر الماضي خلال رئاسة مجلس الأمن، ونعرب لهما عن بالغ امتناننا لذلك.

ويعرب وفد بلدي عن عميق امتنانه للسيدة لندغرين على إحاطتها الإعلامية. ويسرنا أن نرحب بها هنا لأول مرة في مجلس الأمن، وندعم جهودها على رأس بعثة الأمم المتحدة في نيبال بغية تتويج عمليتي المصالحة والسلام فيها بخاتمة ناجحة. كما نود أن نعرب عن امتناننا للسيد إيان مارتن على مساعيه.

وفي ضوء الأحداث السياسية التي وقعت مؤخرا، يدعو وفد بلدي الأطراف إلى تعزيز الحوار السياسي من أجل الاستقرار الذي تحقق بالكثير من التضحيات. وقد بلغنا مفترق طرق يجب فيه على الأطراف السياسية والعسكرية الفاعلة أن تواصل العمل معا بروح توافقية تمكنها من تنفيذ البرنامج المتفق عليه إبان تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في كانون الثاني/يناير الماضي.

ويرى وفد بلدي أنه من الأهمية الحاسمة أن تضع الأطراف المصالح الوطنية في المقام الأول، وأن تتصرف على نحو يحترم الالتزامات الواردة في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٦، ووفقا لإرادة الشعب التي عبر عنها في انتخابات السنة الماضية. ويشكل توطيد نظام سياسي متعدد الأحزاب

يتسم بالشمولية والشفافية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هدفا سيخدم السلام والمصالحة.

ويتشاطر وفد بلدي الشواغل التي أعرب عنها وفدا النمسا وبوركينا فاسو بشأن إعادة إدماج القصر، ومسألة حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. كما نأمل في إيلاء اهتمام خاص للحالات التي يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر، لا سيما الحالات المتعلقة بإعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الجيش، فضلا عن الحالات المتصلة بحقوق الإنسان. ويجب على الأطراف الفاعلة السياسية التي تتوفر على الوسائل اللازمة لإيجاد حل للأزمة الحالية أن تعمل بقدر أكبر بروح التعاون.

ويجب أن تمكن هذه العملية السياسية من بناء مجتمع أفضل، تتهيأ فيه الظروف الضرورية لتحقيق الوحدة الوطنية. وستدعم كوستاريكا جميع الجهود لتحقيق ذلك الهدف، وستشجع السيدة لندغرين، بصفتها ممثلة الأمم المتحدة، على مواصلة المساعي الحميدة التي ستكفل تحقيق تقدم بشأن المسائل العالقة.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالسيدة كارين لندغرين ونشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن آخر التطورات في نيبال، لا سيما فيما يتعلق بعملية السلام. وقد أثارت الأحداث الأخيرة في نيبال التي أفضت إلى استقالة رئيس الوزراء، وهي الأحداث التي ذكرها أعضاء آخرون، الكثير من القلق لدى وفد بلدي، لا سيما وأنها تقوض عملية السلام التي أحرزت تقدما هاما حتى الآن. وندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على هدوئها والسعي إلى معالجة المسائل الخلافية من خلال الحوار.

ولئن كان من الأهمية بمكان حل أوجه سوء التفاهم في أقرب فرصة، فإنه يتعين التوصل إلى حل دائم في إطار العملية الدستورية الجارية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في صياغة الدستور، ونحن على ثقة من أن الجمعية التأسيسية ستتمكن من التقريب بين آراء مختلف الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بشكل الحكومة. كما سيتعين على مجلس الأمن القومي، المكلف بمسؤولية تقديم توصيات عن تسريح وتشغيل واستخدام الجيش النيبالي في إطار عملية تعزيز السيطرة المدنية على ذلك الجيش، أن يسرع وتيرة عمله.

وإذ تمضي عملية السلام قدما، فإننا على اقتناع بأنه لا بد من التركيز بصورة كافية على الإدماج المناسب للجيش الماوي في الجيش النيبالي من أجل كفالة سلام دائم. ونحث السلطات المعنية على معالجة هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ونرحب بتشكيل اللجنة الفنية، التي اضطلعت فعلا بوظيفتها المتمثلة في دعم اللجنة الخاصة لإعداد خطة عمل لاستكمال إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي الذين جرى التحقق من وضعهم.

وأخيرا، نعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة في نيبال على إسهامها في تحقيق الاستقرار في نيبال، وبشكل خاص دعمها لعملية السلام. وبالنظر إلى الحالة السياسية الراهنة، فإن دور بعثة الأمم المتحدة في نيبال ودعمها للسلطات النيبالية في التعامل مع العواقب المباشرة لاستقالة رئيس الوزراء سيكتسي أهمية بالغة. ونحن على ثقة بأن الحالة ستستقر، بفضل القيادة المتفانية للسيدة لندغرين، وبأن الأطراف ستمضي قدما بالعملية صوب النتيجة المنطقية التي تسعى إليها، وهي تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في نيبال.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي، وأن أشكر السفير هيلر وفريقه على رئاستهم الممتازة خلال شهر نيسان/أبريل. كما أشكر السيدة

لندغرين على إحاطتها الإعلامية وبصفة خاصة على المعلومات التي قدمتها عن التطورات الأخيرة في نيبال.

إن تلك التطورات تبعث على القلق. والأزمة الراهنة بين الحكومة والجيش التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء براتشاندا تدعو إلى القلق ولا يمكن إغفال الخطر الذي تشكله على عملية السلام برمتها. ويزيد من الأسف أننا كنا قد شهدنا في الآونة الأخيرة تقدما محدودا ولكن حقيقيا في عملية السلام، وهو التقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2009/221). وفي هذا السياق، نعتقد أن الأمر الأهم هو أن يرسل مجلس الأمن إشارة إلى الأطراف النيبالية يدعوها فيها إلى التراضي والتعاون لدفع عملية السلام قدما. وفي هذا الصدد، نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي قدمه وفد المملكة المتحدة.

لقد أحطنا علما بالبيانات النيبالية الرسمية التي تفيد بأن الظروف ملائمة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال لاستكمال ولايتها في حزيران/يونيه. ونتمنى أن يكون الأمر كذلك، لكن هذه البيانات تبدو غير واقعية إلى حد ما بالنسبة لنا بالنظر إلى سير عملية تسريح المقاتلين الماويين السابقين والأزمة السياسية الراهنة. وبالتالي، ينبغي للأطراف النيبالية أن تدرك أن البعثة لن تبقى في نيبال إلى الأبد. فقد طلبت تلك الأطراف دعم الأمم المتحدة لعملية السلام ولكن يجب عليها تحمل مسؤوليتها في دفع العملية قدما، وبصفة خاصة في ما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين الماويين السابقين.

وما زلنا نأمل في أن يتحول التزام الحكومة بإطلاق سراح القصر المحتجزين في معسكرات الماويين في نهاية المطاف إلى واقع في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن التغاضي عن عرقلة تلك الحالة، حيث يفترض أن يكون إيجاد حل ممكنا من الناحية الفنية في المستقبل القريب.

أخيرا، ما زلنا مستعدين لتأييد الإبقاء على وجود أقل للأمم المتحدة لدعم عملية السلام، بطريقة أو بأخرى، إذا كانت الحكومة النيبالية تعتبر ذلك أمرا مفيدا.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أضم صوتي إلى الزملاء الذين سبقوني في تهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم. كما أهنئ السفير هيلر، ممثل المكسيك، وفريقه على الطريقة الممتازة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. ونتقدم بالشكر إلى السيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام، على إحاطتها الإعلامية. ونثني على الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري لرعاية ودعم عملية السلام في نيبال.

إننا نتابع باهتمام بالغ الحالة في نيبال، ونأمل ألا تؤثر التطورات الأخيرة على سير عملية السلام في نيبال، خاصة وأن العملية تمر بمرحلة بالغة الدقة تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف في إطار المصالحة والوحدة الوطنية والالتزام بتنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة من أجل أن ينعم شعب نيبال بالأمن والاستقرار والرفاه الذي طال انتظاره.

لقد سجلنا بارتياح التقدم الذي أحرزته نيبال في عملية السلام، وخاصة في ما يتعلق بالمسائل المرتبطة بصياغة الدستور ومستقبل الجيشين النيبالي والماوي، ونأمل أن يستمر هذا الزخم ويتمكن الشعب النيبالي من صياغة دستور للبلاد يضمن حقوق جميع المواطنين، بما في ذلك المجموعات المهمشة تقليديا، لأن ذلك سيدفع بعملية السلام قدما ويحقق الاستقرار المستمر.

ونرحب باستئناف اللجنة الخاصة لأعمالها لإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، ونشيد بالخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل تسريح الأفراد غير المستوفين لمعايير الانضمام إلى الجيش من مواقع التجميع. ونأمل في أن تسهم

هـذه الجهـود في تـسريع عمليـة التـسريح، وخاصـة بالنـسبة للقـصر، وأن تـساعد في إنهـاء عمليـة إعـادة التأهيـل والإدمـاج وفق الإطار الزمني المحدد.

وبـالرغم ممـا تحقـق، مـا زال يـساورنا القلـق إزاء الخلافات بين الأحزاب الكبرى في ما يتعلق باتخاذ القـرارات الهامـة، كمـا تقلقنـا هـشاشة الوضـع الأمـني، الـتي تواكبـها عمليــات الاختطــاف والقتــل، ورفــض بعــض الجماعــات للحـوار. وانطلاقـا مـن ذلـك، فإننـا نـدعو الأحـزاب الـسياسية كافـة والأطـراف الأخـرى إلى العمـل معـا مـن خـلال الحـوار واحترام مؤسسات الدولة والالتزام باتفاق السلام الشامل مـن أجـل حـل خلافاهـا، وتعزيـز سيادة القـانون وتحـسين الوضـع الأمــني والتــصدي لمــسألة الإفــلات مــن العقــاب، ومراعــاة مطالب المجموعات المهمشة. ونعتقـد أن هـذه شـروط أساسـية للدفع بعملية السلام إلى الأمام.

وأخيرا، نـشاطر الأمـين العـام الـرأي في أن التحـديات السياسية المستمرة أدت إلى توتر العلاقات، وأوجـدت ظروفـا غـير ملائمـة قـد تعـوق الأطـراف عـن الالتـزام باتفـاق الـسلام الشامل والمضي قدما في عملية الـسلام. ومـن ثم، فـإن الحاجـة تدعو إلى مشاركة زعماء مختلف التيارات الـسياسية في عمليـة السلام بصورة منسقة وإيجابية لبناء الثقة وبناء الحـس المـشترك بوحدة الوطن والهدف.

السيد سكراسـيتش (كرواتيـا) (تكلـم بالإنكليزيـة): يـود وفـد بـلادي أيـضا أن يهنـئكم، سـيدي، علـى تـوليكم رئاسـة مجلـس الأمـن لـشهر أيـار/مـايو. ونعـرب عـن تقـديرنا للـسفير هيلـر وفريقـه علـى العمـل الممتـاز الـذي أنجـز خـلال الشهر السابق.

في البداية، تود كرواتيا الإعـراب عـن امتنانهـا للـسيدة لنـدغرين علـى إحاطتـها الإعلاميـة الـشاملة الـتي اسـتكملت معلوماتنـا عـن الحالـة علـى أرض الواقـع، وبخاصـة في ضـوء الأحداث الأخيرة المنذرة بالخطر التي وقعت في نيبال. وتنـضم كرواتيـا إلى الآخـرين في الإعـراب عـن قلقهـا العميـق إزاء الاضطرابات السياسية الحالية في نيبال التي فجرهـا شـهور مـن الانقـسامات والتـوترات المـستمرة بـين الأطـراف الـسياسية الرئيـسية، والـتي مـا زالـت تعـوق توطيـد الـسلام علـى نحـو خطـير. وممـا يـدعو إلى القلـق بـصفة خاصـة الـسماح لتلـك الانقـسامات والتـوترات بـأن تبلـغ ذروهـا بزعزعـة اسـتقرار الحكومة الائتلافية وإصابة الديمقراطية الوليدة في نيبال بالـشلل عقب اسـتقالة رئـيس الـوزراء بـسبب عـزل قائـد جـيش نيبـال وإعادته إلى منصبه بطريقة مثيرة للجدل.

والمنحـى المـثير للقلـق الـذي اتخذتـه الأحـداث خـلال الأيام القليلة الماضية ليس سوى تذكرة قوية بأن متاعـب نيبـال أبعد ما تكون عن الانتهاء وأن عملية الـسلام في نيبـال تواجـه أقسى اختبار لها حتى الآن. ومـن أجـل منـع أي انهيـار فـوري للبنيـان الهـش لعمليـة الـسلام، فإننـا نـدعو جميـع الأطـراف إلى ممارسـة ضـبط الـنفس الكامـل وتجنـب الانتقـام الـسياسي أو العـسكري، مـع التأكيـد علـى ضـرورة الخـروج مـن الأزمـة الراهنـة مـن خـلال الحـوار والتراضـي مـع الاحتـرام الكامـل للدستور.

وبعـد انتـهاء المـأزق الـسياسي الـراهن، نحـث جميـع الأطراف على احترام التزاماهـا أمام الشعب النيبالي من خـلال إعادة إرساء مبدأ التراضي بين جميع الأحـزاب الـسياسية علـى أسـاس حـوار سياسـي حقيقـي يهـدف إلى اسـتكمال العمليـة الـسياسية يدعمـه وجـود دولـة تـشمل الجميـع، مـع الاحتـرام الكامل لحقوق الإنسان وإنهاء الإفلات مـن العقـاب مـن أجـل ضمان ديمقراطية تدوم ومستقبل مزدهر للشعب النيبالي.

ونشعر بالارتياح إزاء ما ورد من أنباء عـن تطمينـات بعض الأحـزاب الـسياسية بالتزامهـا تجـاه عمليـة الـسلام علـى الـرغم مـن الحالـة الراهنـة. وتحقيقـا لتلـك الغايـة، نحـث جميـع

الأطراف السياسية على استئناف التقدم المحرز حتى الآن في العملية الهامة لصياغة الدستور، وعلى معالجة جادة للمسألة العالقة والصعبة المتمثلة في الإشراف على المقاتلين الماويين وإدماجهم وإعادة تأهيلهم من خلال العمل الفعال للجنة الخاصة واللجنة الفنية المناط بها ولاية خاصة، ونحث الحكومة على تنفيذ التزامها بتسريح القصّر من مواقع التجميع، فنجاح جميع هذه الإجراءات هو في نهاية المطاف أساسي لتحقيق السلام الدائم في نيبال.

ونظرا لشدة هشاشة الوضع السياسي الراهن، فإننا نؤيد رسالة واضحة وبالإجماع من المجلس بأنه قد أحاط علما بالمشكلة. كما ندعو الحكومة إلى الوفاء بتأكيداتها للمجتمع الدولي بالاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة ظروف مؤاتية لإنجاز عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال، مع التسليم بأهمية الإبقاء على المشاركة الدولية في البلد دعما لعملية السلام في نيبال.

وختاما، علينا أن نعرب أيضا عن عميق تقديرنا وكامل تأييدنا للعمل الهام الذي تقوم به ممثلة الأمين العام وفريقها في بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ظروف تزداد تعقدا، وكذلك للفريق القطري والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في نيبال.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نحن ممتنون لممثلة الأمين العام السيدة كارين لندغرين على تقديم التقرير عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2009/221)، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها لنا عن آخر التطورات في ذلك البلد. ونؤيد الجهود التي تبذلها السيدة لندغرين. ويسرنا أن التقرير يرحب بالتقدم المحرز في المجالات الرئيسية من عملية السلام في نيبال. فقد بدأت مناقشة جدية لصياغة مشروع دستور وتحديد مستقبل الجيشين. وبدأت اللجنة الخاصة مشاورات منتظمة بشأن دمج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. وشُكل مجلس دستوري ومجلس للأمن القومي حيث بدأ في إنشاء لجان سلام محلية.

في الوقت نفسه، نأسف لأنه في ظل تلك الخلفية الإيجابية، برزت في الأيام الأخيرة اتجاهات سلبية في نيبال تهدد عملية السلام. وفي ظل الوضع الراهن، من الضروري أن تبذل جميع القوى السياسية في البلد قصارى جهدها للتوصل على وجه السرعة إلى حل بالتراضي للنزاعات القائمة يقوم على أساس حوار سياسي. ونحن واثقون بأن بعثة الأمم المتحدة في نيبال، في إطار ولايتها، ستقدم الدعم اللازم للنيباليين لتمكينهم من التغلب على مشاكلهم بسرعة. وسوف نتابع التطورات في ذلك البلد.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد بوديل (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن خالص امتناني لكم ولأعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لتبادل آرائنا في هذه الجلسة. كما أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

نحن نقدر تقرير الأمين العام (S/2009/221) عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية السلام. ونود أن نشكر السيدة كارين لندغرين، ممثلة الأمين العام، على إحاطتها الإعلامية المتبصرة إلى المجلس، ونقدر دور بعثة الأمم المتحدة في نيبال في عملية السلام لدينا في ظل قيادتها القديرة. وقد أحطنا علما بالآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس ونعرب عن تقديرنا لإسهاماتهم. كما نعرب عن تقديرنا للتعهدات بدعم حكومة نيبال وشعبها بغية إنجاح عملية السلام.

لقد شهدنا عملية التحول التاريخي التي مرت بها نيبال، إذ مضت قدما متأرجحة صعودا وهبوطا منذ توقيع اتفاق السلام. ونحن واثقون من أن عملية السلام لن تنحرف عن مسارها التدريجي والمطّرد لأن القوى السياسية في نيبال مرنة وتوافقية في طبيعتها. ونرى أن الموقف المرن للأحزاب السياسية سيقودها نحو النهاية المنطقية لعملية السلام.

كما أننا واثقون من أن الوضع الحالي في نيبال سينفرج قريبا عن طريق الحوار والتراضي بين الأحزاب السياسية في الجمعية التأسيسية، ولن يعرّض عملية السلام للخطر بأي حال من الأحوال.

أود أن أؤكد من جديد أمام هذا المجلس مرة أخرى أن الأحزاب السياسية، رغم الخلافات بينها، تنخرط في حوار من أجل التراضي في إطار روح اتفاق السلام الشامل. وما برحت الجمعية التأسيسية تعمل جاهدة لصياغة الدستور. وأبناء الشعب النيبالي يترقبون الكيفية التي ستتجسد بها شواغلهم وآراؤهم في عملية وضع الدستور الجديد عندما تطرح الجمعية التأسيسية مشروع الدستور لجولة أخيرة من المشاورات بين أفراد الشعب.

وبالمثل، فإن عمل اللجنة الخاصة المعنية بدمج الجيش ولجنتها الفنية يمضي على قدم وساق. فقد أحرز تقدم كبير في الاستعدادات لتسريح القصّر بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في نيبال وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. ونحن مصممون على تنفيذ التزامنا في ذلك الصدد.

ونعتقد أن المجلس يدرك تماما مخاض التحول التاريخي في نيبال، وأنه يقف إلى جانبنا دلالة على الدعم الدولي لتنشيط جهودنا في عملية السلام. وأود أن أؤكد للمجلس أن حكومة نيبال ستبذل كل جهد صادق لإتاحة المجال لبعثة الأمم المتحدة في نيبال لاستكمال الأنشطة التي تقوم بها بنهاية ولايتها الحالية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة لندغرين للرد على الملاحظات والأسئلة.

السيدة لندغرين (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على كلماتكم الطيبة بالترحيب بي في المجلس وعلى تقديركم لعمل زملائي في بعثة الأمم المتحدة في نيبال وفي إدارة الشؤون السياسية على التقرير (S/2009/221) المعروض عليكم. وقد أحطنا علما بملاحظاتكم المتعلقة بالتقرير المقبل للأمين العام.

إن شواغل الوقت الراهن هي جد خطيرة. واهتمام مجلس الأمن بتحديات التحويل الديمقراطي في نيبال وتأييده للتصدي لها يكتسي أهمية كبرى. وأود أن أبدأ بمسألة ما يمكن عمله، ولا سيما من جانب بعثة الأمم المتحدة في نيبال. والبعثة ستعمل في نطاق ولايتها، وكما يعلم المجلس، فالولاية محدودة، ولكن علينا أن نستفيد من اتصالاتنا وحوارنا القوي مع جميع الأحزاب السياسية والجيشين، حيث أرى أننا نقوم بما يعترف بأنه دور محايد في عملية السلام.

والتحدي المباشر سيتمثل في تشكيل حكومة وإحراز تقدم في البرلمان التشريعي المنتخب دون إفشال العملية وإدخال عناصر التأخير غير المعقولة في هذا الإجراء. وسيكون هناك إغراءات كبيرة لذلك في هذه اللحظة وسيتعين على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس واحترام العملية الديمقراطية التي التزموا بها.

ستكون هناك حاجة لاستمرار الدور الفني المتعلق بإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال بشكل وثيق مع اللجان ووزارة السلام والتعمير لتزويدها بالدعم الذي تحتاجه وتطلبه. ومع ذلك، أود أن أشدد على أن حل هذه المسألة ليس مسألة فنية في

المقام الأول. فستكون هناك مفاوضات سياسية صعبة. ومع ذلك، سندعم اللجان المتوقع منها أن تقدم اقتراحات مفصلة وواقعية يمكن أن تجري المناقشات السياسية على أساسها.

إن الشعور بخيبة الأمل بين أفراد الجيش الماوي عال في هذه المرحلة، فقد مر على وجودهم في مواقع التجميع الآن أكثر من عامين، ومن الضروري أن تتحرك هذه المناقشات قدما.

وفي السياق الحالي، تصبح اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد آلية هامة بشكل خاص، نظرا لأنه في ذلك المنتدى، يجتمع الجيش النيبالي والجيش الماوي معا في ظل رئاسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وخلال جميع المراحل الصعبة لعملية السلام هذه - وكما يعلم المجلس، لم تكن هذه هي المرة الأولى - واصلت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد عقد الاجتماعات والمناقشات؛ وواصلت الجمع بين الجيش النيبالي والجيش الماوي في مناقشات جرت في جوي مهني وحضاري. واليوم أكثر من أي وقت مضى، أعتقد أن هذا يصبح منتدى هاما للحوار بين الجيشين.

وفيما يتعلق بتسريح القصر، أرى، في هذه المرحلة، خطرا يتمثل في أن هذا يمكن أن يصبح أولية منخفضة من الناحية السياسية. وستواصل البعثة مع الشركاء في الأمم المتحدة المساعدة في المضي قدما بهذه العملية وبدون المزيد من التأخير.

وظل التركيز منصبا بشكل كبير للغاية على المسائل الأمنية المرتكزة على الجيش النيبالي والجيش الماوي. والأمر الأساسي هو أن تهتم العملية اهتماما كبيرا بحقوق ومصالح مختلف الفئات الأخرى ذات الهوية الخاصة. ومن الواضح أن الأولية الوطنية الملحة هي صياغة الدستور الجديد، وذلك يتطلب ليس توافق الآراء على مستوى الأحزاب السياسية فحسب، بل يتطلب أيضا شعورا بالملكية من جانب جميع الفئات - الشعور بأنها لديها بدورها مكانا في نيبال الجديدة، بدون اللجوء إلى العنف. وقد شهدنا وقوع عدة حوادث للعنف والمقاطعة خلال الأشهر القليلة الماضية. وذلك يعني إقامة حوار مستمر وشامل مع الأحزاب والفئات المهمشة تقليديا.

وكما يبين الخبراء، فإن نيبال بلد للأقليات. وتبلغ أكبر فئة حوالي نسبة ١٦ في المائة من السكان، ولذلك فإن الوحدة هي الحل الوحيد والحوار هو الطريقة المرضية الوحيدة للمضي قدما. والبعثة - نظرا لولايتها - لا تشارك مشاركة مباشرة في ذلك الأمر، ولكن هناك حاجة إلى مواصلة استرعاء الانتباه إليه، ونحن سنقوم بذلك العمل.

وأود أن أذكر أنه مع حوادث الاضطراب الأخيرة، تم إرجاء المنتدى الإنمائي الوطني الذي كان من المقرر أن يعقد الأسبوع المقبل. وظل ذلك المنتدى، الذي سيجمع تمثيلا رفيع المستوى للمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، يشكل جزءا لا يتجزأ من وضع استراتيجية نيبال الإنمائية الوطنية الجديدة. ومن سوء الطالع أنه تعين تأجيل المنتدى ونحن نأمل أن يعود سريعا إلى مساره الصحيح.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري على الاهتمام الوثيق الذي أولاه المجلس للتقرير وللحالة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة لاندغرن على التوضيحات التي قدمتها.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء بان أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

> ”يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الأزمة السياسية الراهنة في نيبال، ويشدد على الحاجة الملحة إلى أن تقوم حكومة نيبال وجميع الأحزاب السياسية

بمواصلة العمل معا بروح من التراضي. ويحيط المجلس علما بالخطوات المتخذة حتى الآن لتنفيذ عملية السلام ويشير إلى دعمه الكامل لتلك العملية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة في نيبال، ويشير إلى القرار ١٨٦٤ (٢٠٠٩) الذي يدعو حكومة نيبال إلى مواصلة اتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة الظروف المواتية لإنجاز أنشطة البعثة مع نهاية فترة الولاية الحالية، بوسائل منها عمل اللجنتين الخاصة والفنية للإشراف على مقاتلي الجيش الماوي وإدماجهم وتأهيلهم.

”ويشير مجلس الأمن إلى التزام حكومة نيبال بإطلاق سراح القصر من مواقع التجميع، ويدعو حكومة نيبال إلى الوفاء بهذا الالتزام وفقا للقانون الدولي.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/12.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.